

Distr.: General
7 November 2017
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٠٨٧، المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"أجرى مجلس الأمن استعراضاً لأحكام قراره ٢٣٦٠ على ضوء التقرير النهائي المقدم من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا حاجة في الوقت الحاضر إلى إدخال تعديلات أخرى على التدابير المبينة في القرار ٢٣٦٠.

"ويكرر مجلس الأمن التأكيد على ضرورة أن تقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإجراء تحقيق كامل في مقتل اثنين من أعضاء فريق الخبراء وبإحالة الجناة إلى العدالة. وهو يشير في هذا الصدد إلى ما قرره الجمعية العامة (الرسالة S/2017/917 المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)، بالاتفاق مع السلطات الكونغولية، من إفاد فريق تابع للأمم المتحدة من أجل مساعدة السلطات الكونغولية في إجراء تحقيقاتها، وإلى التقرير الذي يعتزم الأمين العام تقديمه إلى مجلس الأمن عن أعمال هذا الفريق. ويرحب مجلس الأمن بتعاون السلطات الكونغولية مع التحقيقات التي تجريها الأمم المتحدة، وكذلك مع أي تحقيقات لأجهزة إنفاذ القانون يمكن أن تجريها السويد أو الولايات المتحدة، وهو يتطلع إلى أن تستمر السلطات الكونغولية في التعاون وفقاً للتشريعات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحيط مجلس الأمن علماً كذلك بالاستنتاجات التي خلص إليها مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة، ويعرب عن اعتزامه مواصلة الرجوع إلى هذه الاستنتاجات. وهو يرحب بالتزام الأمين العام بأن تقوم الأمم المتحدة بكل ما في وسعها من أجل كفالة أن يُحال الجناة إلى العدالة. ويشير مجلس الأمن إلى ما كان قد قرره في الفقرة ٣ من القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) من أن الأعمال التي تقوّض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشمل التخطيط لشنّ هجمات على أفراد حفظ السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو على الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بمن فيهم أعضاء فريق الخبراء، أو توجيه تلك الهجمات أو رعايتها أو المشاركة فيها، ويُعرب عن استعداده لتحديد أسماء الأفراد والجماعات المسؤولين عن تلك الهجمات لفرض جزاءات عليهم.

"ويشجّع مجلس الأمن فريق الخبراء على أن يبحث، في إطار ولايته الحالية وبالتشاور مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومع الآليات الدولية القائمة، وأيضاً مع السلطات الكونغولية المعنية،



المسائل المتصلة بالأنشطة المالية غير المشروعة، بما في ذلك عمليات غسل الأموال، التي تدعم أنشطة الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية الضالعة في الأنشطة المزعزعة للاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يُرحَّب مجلس الأمن بالقرارات التي اتخذها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في اجتماع القمة السابع المعقود في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بشأن مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى، ويُشجِّع الدول الأعضاء على تكثيف التعاون على مكافحة استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير قانونية، بما في ذلك الذهب أو الأحياء البرية. ويشجِّع مجلس الأمن كذلك فريق الخبراء على العمل مع الدول والمنظمات الدولية المعنية، مثل منظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوي الدولي، من أجل التوصل إلى وضع توصيات تبسِّط وتعزِّز عملية التحكم في مراقبة الذهب الخام المنقول في حقائب السفر.“